

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

استمرار تجميد الترقيات خارج السلم في قطاع التربية الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
استقبلت بمكتبي بمجلس النواب وفدا عن "التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم 11"، وبسط أمامي أعضاء هذا الوفد مسار تأسيس هذه التنسيقية، والمبادرات النضالية التي نظمتها منذ تأسيسها في أكتوبر من سنة 2018 دفاعا عن مطالب الشغيلة التعليمية التي تعنيها.
وتطالب هذه التنسيقية، كما تعلمون ذلك، بتفعيل اتفاق 26 أبريل 2011 الذي ينص في أحد بنوده على "مراجعة الأنظمة الأساسية بالنسبة للهيئات ذات المسار المهني المحدود، التي لا تسمح بالترقية إلا مرة واحدة أو مرتين، من خلال إحداث درجة جديدة، تحقيقا للانسجام بين الأنظمة الأساسية المختلفة، وانصافا للموظفين المعنيين بتمكينهم من مسار مهني محفز"، وهو الالتزام الذي أعيدت صياغة فلسفته ضمن اتفاق 14 يناير 2023، الشيء الذي يدل على استمرار تعليق وضعية الآلاف من موظفي وزارة التربية الوطنية الذين يقدمون الغالي والنفيس منذ سنوات طويلة، من أجل إنجاح مشروع إصلاح منظومة التربية والتكوين، والارتقاء بجودة التعليم في بلادنا.
واليوم، ونحن في هذا السياق الوطني الذي يتم فيه بلورة اتفاق اجتماعي جديد بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية في قطاع التعليم، فإن الحكومة مدعوة لتحمل مسؤولياتها السياسية لإنهاء هذه الوضعية التي عمرت طويلا، والتي يعاني موظفو وزارة التربية المقصيون من خارج السلم في ظلها من حرمانهم من حقوقهم الإدارية في الترقية ومن أثرها الإداري والمالي الرجعي ابتداء من تاريخ استحقاقها، وهو الواقع الذي يعتبر حيفا، وتمييزا غير مبرر مقارنة مع باقي موظفات وموظفي الدولة.
لأجل ذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل تمكين موظفي وزارة التربية الوطنية المقصيين من خارج السلم من حقوقهم في الترقية وفق الالتزامات المسطرة في اتفاق 26 أبريل 2011، وإغلاق هذا الملف بصفة نهائية؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني